

فى التاريخ وقضايا المنهج

د . على بركات

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب - جامعة حلوان

في التاريخ وقضايا المنهج

في العلم وضرورة المنهج

يرى البعض أن العلم نظام متسق للمعرفة يكتسب وفق منهج علمي وينضوي تحت تعريف العلم كل بحث عن الحقيقة يتم وفق منهج علمي وبطريقة موضوعية ، ويعنى ذلك أن المنهج جزء من طبيعة العلم . كما يعرف بأنه التجمع المنظم للخبرة الإنسانية في مجالات المعرفة المختلفة ، والعلم بهذا المعنى ذو صفة تراكمية^(١) .

وتشير تعاريفات العلم المختلفة إلى افتراض أن هناك علاقات منتظمة بين الظواهر المختلفة ، وإن مهمة العلم هو الكشف عن تلك العلاقات وصياغة التعليمات التي تفسر تلك الظواهر . وعلى ذلك فإن الهدف من أي بحث علمي يتخطى مجرد وصف المشكلة أو الظاهرة موضوع الدراسة إلى محاولة فهمها وتفسيرها^(٢) . وبذلك يصبح الهدف من العلم هو التعرف على القوانين التي تحكم مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية (يقصد بكلمة القانون في معناها مجموعة القواعد العامة التي تنظم سلوك الإنسان أو الهيئات العامة والتي تقوم سلطنة عليا على تنفيذها) . وكلمة القانون هنا تعنى ارتباطا عاما ضروريا وثابتة ومستقرة بين مجموعتين مختلفتين من الظواهر أو بين جانبين مختلفين في ظاهرة واحدة مثل الارتباط بين ظاهرة غليان الماء وارتفاع درجة حرارته إلى درجة المائة المئوية ومن ثم تحويله إلى البخار . وهو ارتباط متوافر فيه كل الأوصاف السابقة ، فهو ارتباط عام يصدق على كل سائل ينطبق عليه التعريف الكيميائي للماء مهما كان مصدره ، وأيا كان موقعه ، والغرض الذي يستخدم فيه ، وبصرف النظر عن الكيفية التي وصلت بها درجة حرارته إلى المائة ، وهو ارتباط ضروري وحتمي ولا يقبل الاستثناء ، ثم إنه ارتباط ثابت ومستقر ، هذا الارتباط الثابت والمستقر يعبر عنه في شكل قانون علمي على النحو التالي : إذا ارتفعت درجة حرارة الماء إلى ١٠٠ درجة مئوية تحول من حالة السائلة إلى الحالة الغازية .

وكون القانون الطبيعي تعبيراً عن علاقة عامة ضرورية ثابتة ومستقرة لا يمنع أن تكون هذه العلاقة مشروطة بشروط معينة ، بل إن القانون نفسه قد يكون عادة مشروطاً بعدد من الشروط ، فمثلاً عندما ندرس العلاقة بين ارتفاع حرارة الماء وغليانه نفترض عزل هذه العلاقة عن أثر تفاوت الضغط الجوي والذي يفترض أن يكون هو الضغط الجوي السائد عند سطح البحر^(٣) .

والقانون بهذا المعنى هو حقيقة موضوعية بمعنى أنه موجود مستقلاً عن وعي الإنسان به أو إرادته ، أي بصرف النظر عما إذا كان الإنسان عالماً بوجوده ، أو غير عالم ، راغباً في هذا الوجود ، أو غير راغب والإنسان بهذا المعنى لا يستطيع أن يعدل قانوناً موجوداً أو يلغيه ولا أن يخلق قانوناً من العدم ، ويسرى ذلك في مجال العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، ومن الواضح أن الإنسان يمكنه أن يستخدم قوانين الطبيعة قبل أن يكون واعياً بها ، فالفللاح عرف الزراعة قبل أن يعرف علم النبات أو القوانين الخاصة به ، أو أن يعرف خصائص التربية ، وكلما زادت معرفة الإنسان بالقوانين التي تحكم الطبيعة كلما زادت استفاداته منها ، ويصدق ذلك على المجتمع أيضاً ، ويصبح الهدف النهائي للعلم هو معرفة القوانين التي تحكم مختلف الظواهر ، سواء كانت هذه الظواهر طبيعية أو اجتماعية ، ذلك أن المجتمع الإنساني مثله مثل الطبيعة التي تحيط بنا ونعيش عليها ، يخضع لأنواع مختلفة من الارتباطات العامة الضرورية المستقرة بين مختلف الظواهر الاجتماعية ، أي القوانين التي تخضع لها هذه الظواهر ، والتي يطلق عليها القوانين الاجتماعية ، مثل قانون الترابط الضروري بين الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع ، وبين النظام السياسي والسلطة السائدة فيه ، ومثل قانون الجديد ينبع من القديم ، والعلاقة بين التغير الكمي والتغير الكيفي ، وهي قوانين تتعلق بالتطور الاجتماعي ، وكما تدرس القوانين الاجتماعية الارتباطات العامة التي تقوم بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، فهي تدرس أيضاً تطور المجتمع البشري بوجه عام ، من مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى^(٤) .

المنهج العلمي ودراسة الواقع

والسبيل إلى دراسة الظواهر الاجتماعية هو ذات السبيل للتعرف على الحقيقة في مختلف الظواهر ، وهو اتباع المنهج العلمي في دراسة تلك الظواهر . ويقصد بالمنهج العلمي مجموعة القواعد العامة التي يتلزم بها الباحث من أجل الوصول إلى الحقيقة في علم من العلوم . وقد يعرف المنهج بأنه التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار من أجل الكشف عن الحقيقة حين تكون جاهلين بها أو البرهنة عليها للآخرين حين تكون عارفين بها^(٥) . والمنهج العلمي إذا هو أسلوب البحث الذي يمكن الباحث من دراسة مختلفة الظواهر ، وهذا المنهج لا يصح النظر إليه على أنه شئ ثابت لا يتغير ، وإنما هو ينمو وتتعدد وسائله مع تطور حياة الإنسان الاجتماعية ، واكتشافه أو صياغته لمختلف الأدوات الفكرية والمادية التي يستخدمها لاكتشاف المعرفة مثل التجريد والتحليل ، واستخدام قوانين المنطق والرياضة من جهة ، وأدوات المعامل من أنابيب اختبار وميكروسkopيات وغيرها من الأدوات المادية من جهة أخرى ، لكنه ينحصر في النهاية في تلك العمليات الذهنية والمادية ، التي تفيد في صياغة تساؤلات وفرضيات تتعلق بحياة الإنسان ، وفي العثور على إجابات لهذه التساؤلات والفرضيات ، و اختيار سلامتها ، كالملاحظة والتصنيف والقياس والتجربة وتجميع النتائج والتنسيق بينها^(٦) ، يستوي في ذلك أن يكون الواقع موضوع الدراسة هو الطبيعة من حولنا بكل مكوناتها ، أو المجتمع في مختلف جوانبه ، أو أن يكون الهدف من البحث هو التعرف على الواقع كما كان في الماضي ، أو كما هو الآن أو التنبؤ بمسار ذلك الواقع في المستقبل .

والملاحظة الأولى التي تلفت النظر في هذا الشأن هي التخلف النسبي في تطبيق المنهج العلمي في دراسة المجتمع ، بالمقارنة مع الدراسات التي تنصب على الطبيعة^(٧) ، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل يمكن أن نلخصها على النحو التالي :

- إن الإنسان كان في مراحل تطوره الأولى أكثر حاجة لاستخدام المعرفة التي توصل إليها في الحصول من الطبيعة على المقومات الالزمة لحياته ، أكثر من حاجته لمعرفة القوانين التي تحكم المجتمع لاستخدامها في الارتقاء بهذا المجتمع .
- إن الترابط بين الظواهر الاجتماعية أكثر تعقيداً وأقل قابلية للتخليل عن طريق التجريد أو التجربة من الترابط بين الظواهر الطبيعية .
- إن الثبات والاستقرار النسبي الذي تميز بهما العلاقة التي يعبر عنها بالقانون ، نجد أنه نسبي بشكل أكبر في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية منه في الظواهر الطبيعية ، نظراً لأن المجتمع الإنساني في تغير وتغيير معه القوانين التي تحكمه . إن فكرة خضوع الطبيعة لقوانين تحكمها تبدو أكثر تقبلاً واستساغة من العقل البشري من فكرة خضوع المجتمع الإنساني ، الذي يتكون من أفراد لهم وعى وإرادة لمثل هذه القوانين دون أن يفطن الإنسان لوجودها^(٨) .

في ضرورة المنهج

من البداية فرض الصراع الداخلي في أعماق الإنسان بين شعوره بالعجز تجاه الظواهر الطبيعية ، وبين رغبته في كشف غوامض هذه الظواهر والتغلب عليها . فرض هذا الصراع على الإنسان أن يتعلم ، وأن يؤكّد وجوده واستمراره ، وبالتالي تطوره ، وخلال هذا التطور ظهرت الحاجة إلى الأسلوب العلمي لعلاج المشاكل والمعرفات المستزايدة التي حصل عليها الإنسان ، ومن ثم توصل الإنسان إلى طريقتين أساسيتين للتفكير : الأولى هي الاستدلال القديم أو القياس الصوري ، ويطلق عليه المنطق الشكلي ، وهذا النوع من التفكير هو من صنع فلاسفة اليونان القدماء ، ويقوم على أنه إذا كانت هناك قضية أو أكثر ، وسلمنا بصحتها وفقاً لشروط معينة ، ووفقاً لوضع القضيتين في صورة معينة أو في شكل معين ، يمكننا أن نتوصل إلى قضية ملزمة بالضرورة ، وقد بدأ هذا المنطق بنظرية القياس المعروفة :

«سocrates man is an animal who thinks»
إذا سocrates فان كل إنسان فان

وهذا المنهج يهتم بالشكل دون الجوهر ، وعلى ذلك فهو لا يأتي بجديد ، لأن النتيجة النهائية موجودة أصلاً في المقدمتين ولقد كان هذا المنطق في بدايته نقطة تقدم للفكر الإنساني عندما وضعه أرسطو ، لكن في الفترة التالية احتل الشكل مركز الصدارة في هذا المنطق على حساب المضمون ، وذهب كثيرون من أصحاب هذا المنطق مذهبًا بعيدًا في التجريد ، بعد أن قصرت اهتمامهم في معظم الأحيان على عرض المعلومات التي سبق اكتسابها ، دون التوصل إلى حقائق جديدة ، وبلغت أزمة هذا النوع من التفكير قمتها عند المدرسيين في العصور الوسطى ، الذين انغمموا في محاورات جدلية عقيدة ، لم تؤد إلى جديد في مجال المعرفة ، وبات من الضروري البحث عن مناهج جديدة للفكر الإنساني ، ومن ثم ظهر المنطق الحديث . وقد بدأ نقد المنطق القديم مع بداية عصر النهضة من مصادرين :

الأول : أنصار الاتجاه التجربى الذى يرى عدم جدواى استخدام المنطق القديم .

الثانى : أصحاب الاتجاه الذى يرى فى الاستدلال الرياضى نموذجاً يمكن تطبيقه على بقية العلوم^(١٠) .

وقد بدأ هذا النوع من التفكير مع بداية عصر النهضة وقبلها عند علماء المسلمين ، بظهور ما يعرف بالمنهج الاستقرائي ، الذى يقوم على الملاحظة ، للاستدلال على العلاقة بين الظواهر المختلفة موضوع الملاحظة ، ثم وضع الفروض المناسبة ، ثم إثبات صحة الفروض عن طريق التجربة ، أو عن طريق البرهان العقلى ، ثم الوصول بعد ذلك إلى قانون ، وعلى ذلك فالاستقراء يقوم على أربع مراحل أساسية تمثل فى :

أ - ملاحظة الظاهرة موضوع البحث .

ب - وضع الفروض الملائمة لها .

ج - اختيار سلامة الفروض باستخدام التجربة أو البرهان .

د - إذا ما ثبتت صحة الفروض أصبحت قوانين تشكل نظرية .

وهذا المنهج تأخذ به العلوم الطبيعية مثل الطبيعة والكيمياء . وفي إطار المنهج الحديث ظهر أيضاً منهج الاستدلال الرياضي . وهو المنهج الذي يسير فيه الباحث من مبدأ عام إلى قضايا تنتجه بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة ، وهذا المنهج يقوم في جوهره على تصورات عقلية بحثية ، ليس لها ارتباط بالعالم المادي . ويظهر هذا المنهج بوضوح عند ديكارت (١١) .

غير أن التقسيم السابق لا يعني الانفصال الكامل بين مناهج العلوم ، لأن وراء هذه المناهج وحدة العقل البشري ، والفصل بين مختلف المناهج بالنسبة لعلم من العلوم ، يكاد يكون مستحيلاً ، لأن العلم الواحد قد يستخدم أكثر من منهج ، كما أن المناهج نفسها متداخلة ، فالاستدلال العقلي يعتبر في بعض جوانبه امتداداً للقياس القديم ، كما أن الاستدلال الرياضي يستخدم الاستقراء في بعض مراحله للتأكد من سلامة النتائج التي تم التوصل إليها ، كما يستخدم الاستقراء قاعدة التحليل والتركيب الذي يمثل عنصراً أساسياً في كل العلوم ، فكل معرفة إنسانية – سواء كانت نظرية أم تطبيقية – ليست إلا تحليلاً يتوسط نوعين من التركيب ، أولهما فكرة عامة غامضة ، وثانيهما فكرة عامة أكثر وضوحاً لأنها تستند على التحليل الدقيق . ويعتبر كل من الحسن بن الهيثم وأبن سينا وأبن رشد وفرانسيس بيكون وديكارت من رواد هذا المنطق الحديث (١٢) .

وقد صاحب ظهور هذا المنطق الاعتقاد بأن ما يحدث في الكون إنما يحدث وفقاً لقوانين محددة ، وأن طبيعة هذه القوانين قابلة للاكتشاف ، وهي حقيقة يؤكدها تاريخ العلوم الذي يشهد بأن العلوم لم تخط خطوات واسعة إلا منذ أن اعتقد الباحثون أن الطبيعة من حولنا تخضع لنظام عام ثابت ومطرد وأنه قابل للاكتشاف ، ولا يصدق ذلك على العلوم الطبيعية وحدها ، بل على العلوم الإنسانية أيضاً التي لم تصبح علوماً إلا منذ افترض العلماء أن الظواهر الاجتماعية التي تدرسها تخضع هي الأخرى لقوانين (علاقات ثابتة) شبيهة بالقوانين الطبيعية .

و مع تقدم العلوم ورقى الفكر الإنساني فرض المنطق الحديث وجوده ، واتجه لدراسة طرق التفكير المتبعة في مختلف العلوم ، واتخذ في سبيل ذلك أسلوباً علمياً يتصف بثلاث خصائص^(١٣) :

١- الموضوعية : وتعنى الإيمان بالواقع كحقيقة لها قوانين علمية ، تؤثر فيها وتسسيطر عليها ، كما تؤمن بالأسلوب العلمي الذي ينظر إلى الكون كوجود قابل للاكتشاف وقابل للفهم ، وأن المعرفة هدف يمكن الوصول إليه دون تعصب أو تعقيد . والموضوعية ترفض النظرة الذاتية ، التي تحكم على الأمور وفقاً لأراء سابقة أو نظرة مسبقة أو رؤية عاطفية أو من خلال مصلحة شخصية ، وكلها تتتجاهل عمداً أو لا شعورياً الواقع المطلوب دراسته والقوانين الموضوعية التي تحكم فيه ، ذلك أن المنطق الحديث يعتمد على الأسس الواقعية الموجودة في مختلف العلوم ، سواء كانت تجريدية في جوهرها مثل الرياضة ، أو تجريبية مثل الطبيعة والكيمياء ، أم إنسانية مثل الاقتصاد السياسي والاجتماع والتاريخ .

٢- النسبية : بمعنى أن هذا النوع من التفكير لا يدعى الوصول إلى حقائق مطلقة ، كما لا يدعى أن الحقائق التي يهدف إلى الكشف عنها حقائق مجردة أي أنها ثابتة ونهائية ، فالحقائق التي يصل إليها كل علم من العلوم مرتبطة بهذا العلم في وقت معين . ونظراً لأن كل حقيقة يمكن الوصول إليها ترتبط بمعرفتنا السابقة ، سواء في القياس أو التحليل ، فستظل إلى الأبد حقيقة نسبية ، لأن الحقيقة المطلقة لا توجد إلا في العقل الذي نبعث منه كل المعرفة ، وهو الله سبحانه وتعالى ، وإن كان البحث عن الحقيقة المطلقة سيظل هدفاً أساسياً من أهداف البحث العلمي .

٣- الخصوصية : وتعنى أن هذا النوع من التفكير لا يدرس القواعد الشكلية ، ولكن يدرس المناهج الخاصة التي يتبعها كل علم من العلوم ، ومن المعروف أن مناهج العلوم تختلف باختلاف الظواهر التي تعالجها ، وهذا لا يتناقض مع قواعد المنطق العام ولا يخل بوحدة العلوم والترابط الحيوي القائم بينها .

علم التاريخ ومنهجه

تعنى كلمة التاريخ ومشتقاتها في اللغة العربية الإعلام بالوقت ، وقد يدل تاريخ الشيء على غايته التي ينتهي إليها . وترد كلمة التاريخ لأول مرة في اللغة العربية مع إدخال التقويم الهجري في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، ولا تظهر هذه الكلمة في القرآن الكريم ولا في الأحاديث النبوية الشريفة . وقد استخدم القرآن تعبير القصص للكلام عن أخبار الأمم الماضية ، وإن كان عاصم الدسوقي يرى أنها كلمة عربية^(١٤) .

وربما تكون كلمة التاريخ مأخوذة من إحدى اللغات السامية القديمة ، وكلمة التاريخ العربية تقابل كلمة History الإنجليزية ، وكلمة Histoire الفرنسية وكلاهما مشتق من لفظ Historia المستمد من الأصل اليوناني القديم ، ويعنى كل ما يتعلق بالإنسان منذ بدأ يترك آثاره على الأرض . ويرى البعض أن التعريف السليم لكلمة التاريخ أو History هو البحث الشامل من أجل المعرفة الإنسانية في الماضي ، وهذه المعرفة تشمل كل ما يتعلق ب الماضي الإنسان ، وكل ما يستطيع المؤرخ أن يوفق في إدراكه عن هذا الماضي ، وقد استخدمت كلمة Historia بمعنى السرد المنظم لمجموعة من الظواهر الطبيعية ، سواء أ جاء ذلك السرد وفقا للسلسل الزمني أم غير ذلك ، ولا زال هذا الاستعمال شائعا في علم التاريخ الطبيعي ، وقد أصحاب الرومان عندما عرفوا التاريخ بأنه علم المنجزات Res gestae ، وقد تدل كلمة التاريخ على مطلق مجرى الحوادث الذي يصنعه الأبطال أو تصنعه الشعوب ، ونحن لا نستخدم كلمة تاريخ الآن إلا في حالة السرد المرتب زمنياً ، وأصبحت كلمة التاريخ في المعنى العام تعنى ماضي الإنسان ، إذ وضع الألمان كلمة تحمل نفس المعنى في اللغة الألمانية وهي كلمة Geschichte^(١٥) ، وتعنى دراسة التاريخ بوجه عام ، ودراسة الظروف التي في ظلها تنشأ وتتطور مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

فهناك الجانب الاقتصادي ، المتعلق بنشاط الإنساني في إنتاج وتوزيع الأموال التي تشبع حاجاته المختلفة ، وهناك الجانب السياسي ، المتعلق بشكل معين من أشكال ممارسة السلطة في المجتمع ، وأيضاً هناك الجانب الاجتماعي المتعلق بنشأة الظواهر الاجتماعية .

فالتاريخ الاقتصادي يدرس الظروف التي في ظلها تنشأ وتطور مختلف الظواهر المتعلقة بنشاط الإنسان المنصب على إنتاج وتوزيع الأموال والسلع ، التي تشبع حاجاته المادية والمعنوية . والتاريخ الاجتماعي يدرس الظروف التي في ظلها تنشأ وتطور مختلف الظواهر الاجتماعية ، ونفس الوضع نجده بالنسبة للتاريخ السياسي .

هذه الدراسة التاريخية لهذا الجانب أو ذاك من جوانب الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية هي في الواقع نوع من الاستقراء ، الذي ينتهي ككل استقراء إلى تعميمات معينة تعكس الروابط الأساسية المستقرة والمنتظمة في الظاهرة التي نسميها قوانين ، ولكل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية منطقة الداخلي الخاصة به أو قوانينه التي تحكمه والتي تعرضها النظرية الخاصة به المستمدة من دراسة تاريخه ، لكن هذه الجوانب ليست مستقلة عن بعضها البعض وإنما تجمعها دراسة التاريخ العام للمجتمع الإنساني^(١٦) .

وقد ثار جدل كبير حول طبيعة التاريخ كعلم ، حيث حاول البعض أن ينفي عن التاريخ صفة العلم ، بدعوى أنه لا يستطيع أن يخضع الواقع التاريخية لما تخضع له العلوم الأخرى وموضوعاتها من المعاينة والمشاهدة أو الاختبار والتجربة ، ويدعوى أنه لا يستطيع الوصول إلى حقائق ثابتة .

والحقيقة أن هذا النقد يمكن أن يوجه إلى معظم العلوم الاجتماعية ، فالدروس للعلوم الاجتماعية يقابل بمشكلة أساسية ، وهي عدم وجود اتفاق عام بين العلماء وفلاسفة العلم بشأنها . لقد بدأ هذا الخلاف في القرن التاسع عشر وذلك حين بدأت العلوم الطبيعية تستقر ، وظهرت الدعوة إلى استخدام مناهج العلوم الطبيعية في مجال العلوم الاجتماعية ، وكان من الطبيعي أن تظهر وجهات نظر متعددة ، سواء بالنسبة لطبيعة العلم وموضوعاته ، أو بالنسبة للمنهج الملائم للبحث^(١٧) .

غير أن هذا الخلاف لم يمنع العلوم الاجتماعية من التطور والنمو ، سواء فيما يتعلق بالمناهج وطرق البحث ، أو بالنسبة لحصيلة المعلومات عن الظواهر الاجتماعية التي تقوم بدراستها ، ويمكن حصر الخلاف حول طبيعة العلوم الاجتماعية في اتجاهين :

الاتجاه الأول ، يرى وحدة المنهج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن العلوم الإنسانية تعتبر فرعاً من العلوم الطبيعية ، ولعل أقربها في ذلك هو علم النفس ، وهم يرون أن الفرق بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية هو فرق في تعقد التفصيات وكثرتها ، والإنسان من وجهة نظرهم ليس إلا جزءاً من عالم الطبيعة ويفسر في نطاق التفسير العام للنظام الطبيعي . وأصحاب هذا الرأي يرون ضرورة تطبيق مناهج البحث المستخدمة في العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية .

أما الاتجاه الآخر ، فيرى اختلاف مناهج العلوم الاجتماعية عن مناهج العلوم الطبيعية ، وأن الأول يقوم على الفهم ، بينما يقوم الثاني على التفسير ، وبينما يهدف التفسير من وجهة نظرهم إلى إيجاد علاقة من الخارج بين شيئين فإن فهم الواقع الإنسانية يهدف إلى الحصول على معنى من الداخل ، فلا يكفى في العلوم الاجتماعية الوصول إلى قانون عام ، ولكن على الباحث أن يضع نفسه بشكل ما في وضع هؤلاء الناس ، بمعنى أن وعي الفاعل أو ذاتيته هي دعامة الفعل الاجتماعي ، ويرون أن النظرية التي تهدف إلى تفسير الواقع الاجتماعي ، عليها أن تتطور أساليب خاصة بها ، غريبة عن العلوم الطبيعية ، ويرون أن تحالف الدراسات في العلوم الاجتماعية يرجع إلى الاعتقاد بإمكانية تطبيق مناهج العلوم الأكثر تقدما - خاصة الفيزياء - على العلوم الاجتماعية^(١٨) .

لكن يبقى رغم ذلك قدر من الاتفاق بين العلوم ، وهو أن المهم في العلم ليس هو تنظيم المعلومات وتصنيفها ، بل المهم هو ربطها والعمل على تفسيرها أيضاً . إن السمات المميزة للبحث العلمي هي التفسير ، وإقامة علاقات الارتباط بين القضايا

المترابطة ، والهدف الذى يسعى إليه أى علم هو الوصول إلى درجة عالية من التفسير المنهجى ، حتى يتحقق له ربط المعلومات بطريقة استنباطية دقيقة^(١٩) . أما التاريخ فيمكن أن يأخذ شكل جمع الحقائق عن الأحداث التاريخية باستخدام أدوات البحث التى تتناسب المرحلة التاريخية موضوع البحث ، فإذا توقف الباحث عند هذا الحد فإنه يكون قد اعتبر التاريخ علمًا قائما على جمع الحقائق وتصنيفها وتحقيقها فحسب دون محاولة إقامة بناء نظري تكون مهمته التفسير والتنبؤ ، وفي مجال العلوم الطبيعية هناك نظائر لذلك ، أما إذا أمكن وضع نظرية فى علم التاريخ بغرض التفسير والتنبؤ بل والتحكم ، فإن هذا مشروع أيضاً^(٢٠) .

وعلى ذلك يمكن القول إن مثل هذه الاعتراضات لا تتفى عن التاريخ حقيقة أنه علم ، ويبقى صحيحاً أنه علم الكشف عن الأحداث التاريخية وتفسيرها عن طريق التعرف على الارتباطات الأساسية التى تسمى القوانين ، وهو ما حاوله ابن خلدون وتلميذه المقرىزى (١٤٤١ - ١٣٦٤)^(٢١) .

وكان ابن خلدون أول من نسبه إلى أن التطور الإنسانى يتم وفق قوانين موضوعية ، سماها قوانين العمران فهو يقول فى مقدمته «أنشأت فى التاريخ كتابا ، أبديت فيه لأولية الدول والعمaran علا وأسبابا ، وشرحـت فيه من أحوال العمران والتمدن ، وما يعرض فى المجتمع الإنسانى من العوارض الذاتية ، ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها»^(٢٢) .

ثم يحدد ابن خلدون منهجه فى فهم التاريخ فيقول «أما بعد فإن فن التاريخ من الفنون التى تتناوله الأمم والأجيال ، هو فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى ... وفي باطنـه نظر وتحقيق وتعليل بالكتائن ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفية الواقع وأسبابها عميق»^(٢٣) .

وعلم التاريخ عند ابن خلدون هو العلم الذى يبحث عن أسباب الأحداث والظواهر والقوانين التى تحكم التطور بما فيه من حركة وصراعات ، فهو يقول «اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنسانى الذى هو عمران العالم ،

وما يعرض لطبيعة ذلك العمran من الأحوال ، مثل التوحش والتأنس والعصبيات ، وأصناف التقلبات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصناع ، وسائل ما يحدث في ذلك العمran بطبعه من الأحوال»^(٢٤) .

ثم يقرر ابن خلدون أن التاريخ هو علم رصد التغير عندما يقول «ذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومناهج مستقرة ، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال ، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار ، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول»^(٢٥) .

التاريخ والعلوم الاجتماعية

أدت التطورات السريعة في جوانب الحياة ، وما صاحبها من تطورات في جوانب العمل والفكر ، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتلاحقة التي شهدتها الإنسانية كلها ، والعوامل المتعددة التي تفعل فعلها في هذا العصر ، كل هذا أدى إلى تزايد الاهتمام بالماضي ومحاولة فهمه واستجلائه ، في محاولة لفهم الحاضر وتصور المستقبل .

وقد واكب هذا التطور التاريخي تقدم في أساليب العلم وطرق المعرفة ، وظهور اتجاهات جديدة في تحليل الظواهر الطبيعية والإنسانية وتقديرها .

وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه العوامل وسواءها في مفهوم التاريخ ، ونطاق دراسته ، وأدوات البحث فيه ، وظهر ذلك في عدد من المجالات بجوانبها المختلفة^(٢٦) .

١- اتساع نطاق موضوعات التاريخ ، حتى أصبح يشمل ظواهر الحياة في الماضي ، ومعها أصبح التاريخ ببساطة هو تاريخ حضارة من الحضارات بكل جوانبها ، وبالتالي أصبح التاريخ واحدا من أهم العلوم الإنسانية .

٢- تحول الأسلوب التاريخي من مجرد السرد المعتمد على الوصف إلى التحقيق العلمي ، وأصبحت الغاية التي ينصرف إليها التاريخ هي استكشاف حقيقة الماضي من خلال دراسة الآثار والمخلفات المادية والوثائق ونقدها ، واستخراج الواقع الجزئية وربطها ببعضها البعض بأدق طرق الاستقراء والاستنتاج والتاليف ، وبذلك أصبح التاريخ علما من العلوم الاجتماعية بحق .

٣- اتجاه المؤرخين في تفسيرهم لأحداث التاريخ إلى العوامل والقوى المستنبطه من أحداث التاريخ نفسها ، ومنها تأثيرات البيئة الطبيعية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكون البيولوجي ، وكلها عوامل تكيف سلوك الأفراد والجامعات ، فالمؤرخ لم يعد يبحث عن أسباب الأحداث بعيدا عنها ، بلأخذ يقوم بدراستها ليتفهم العلاقات التي تربطها ، وليس خلص من ذلك كله صورة للاتجاهات والعلاقات الثابتة (القوانين) التي تنتظم بها الأحداث .

ولقد رافق هذا التطور التاريخي تطور مماثل في العلوم الاجتماعية الأخرى فأخذ نطاقها يتسع ويتفرع ، وأخذت تسير بسرعة في الاتجاه التحقيقي الوصفي ، متأثرة في ذلك بمناهج العلوم الطبيعية إلى أن أصبحت علوما لها قواعدها وطرقها ومناهجها ، وأخذت هذه المناهج تستقر يوما بعد يوم بفضل التجربة المتراكمة والبحث المنتظم المتساند .

وكان لابد لهذا التطور المتلاحم من أن يؤدي إلى تقارب بين الدراسات التاريخية والعلوم الاجتماعية^(٢٧) ، وأن يسعى المهتمون بالدراسات التاريخية للاستفادة من النتائج التي أصبحت متاحة في العلوم الاجتماعية الأخرى ، والعكس صحيح أيضا ، بمعنى أن يسعى المهتمون بالعلوم الاجتماعية بالنتائج التي يمكن أن تتحقق في مجال الدراسات التاريخية .

وعلى الرغم من اختلاف المنهج بين التاريخ والعلوم الاجتماعية الأخرى ، في أن الأول يهتم بالأحداث الفردية الماضية في ترابطها الزمني ، في حين أن الأخرى تحاول أن تنظم الأحداث الحاضرة والماضية في نظريات أو قوانين وصفية أو تعليلية ، فإن مجال التعاون بينهما ممكن ذو قائدة مشتركة^(٢٨) .

١- فالتاريخ وكل العلوم الاجتماعية تقوم على مفاهيم أساسية ، بعضها خاص ، وبعضها مشترك بينها جمیعاً ، فمن المفاهيم المشتركة : التغيير ، والحضارة ، والأمة ، والمؤسسة ، وهي مفاهيم قد تستعمل بمعانٍ مختلفة حتى في العلم الواحد ، وبالتالي فإن كل علم مطالب بفهم دلالات هذه المفاهيم في العلوم الأخرى ، فالمؤرخ مثلا لا بد أن يكون على علم بمعنى التغيير الاجتماعي قبل أن يستعمله في دراسة من هذا النوع .

٢- ومثل المفاهيم الأساسية : الطرق والمناهج التي يتبعها التاريخ أو العلوم الاجتماعية للتوصيل إلى الحقيقة ، فالتاريخ له منهجه الخاص الناتج عن طبيعة موضوعه وهو ماضي الحياة البشرية ، والمؤرخ لا يتعامل مع هذا الماضي مباشرة ، ولكن عن طريق الآثار المادية أو المدونات والوثائق ، وأسلوبه يقوم على تحقيق هذه الأصول والمخلفات ونقدتها لاستنباط صور الأحداث الماضية . أما العلوم الاجتماعية الأخرى فتستند إلى الملاحظة المباشرة ، وإلى الاختبار التطبيقي ، وإلى التعميم والتحليل في بعض الأحيان شأن العلوم الطبيعية ، غير أن هذين المنهجين رغم اختلافهما يلتقيان في نقاط عديدة مثل الاستفادة من الإحصائيات وتحليلها ، والوصول منها إلى دلالات ومؤشرات معينة .

٣- إن العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس الاجتماعي تسهم في فهم المؤرخ لسلوك الإنسان والجماعات والمجتمعات تجاه قضايا بعينها قياساً على ما يحدث في عصره ، وإذا عجز المؤرخ عن فهم سلوك الأفراد والجماعات في عصره وضمن نطاق ثقافته فإن لن يستطيع على الأرجح فهم الحياة في فترة سابقة^(٢٨) ، وإن كان قياس الحاضر بالماضي قياساً مطلقاً ، وتفسيره على ضوء الحاضر يحمل مخاطرة كبيرة سبق أن حذر منها ابن خلدون حين تحدث في مقدمته عن أسباب الوقع في الخطأ ، لأن ذلك فيه إغفال للزمن كبعد في التطور^(٢٩) .

ولكن رغم ذلك فإن المؤرخ لا يستطيع أن يغفل عنية عن طرق العلوم الأخرى في التعامل مع الظواهر المعاصرة ، فمعرفة الحاضر تزيد من فهمنا للماضي ، والتعرف على المفاهيم والأساليب التي استحدثها العلماء لتحليل العمليات

الاجتماعية المعاصرة يسهل التعرف على العمليات المشابهة التي تواجهنا في المصادر التاريخية ، ويحدث العكس أيضاً لأن معرفة تاريخ الماضي يمكن أن تشير فهمنا للحاضر ، وتقوم في الوقت ذاته بشحذ أدوات التحليل ، وتوسيع نطاق الشواهد التي تستخدمها العلوم الاجتماعية غير التاريخية .

٤- إن المؤرخ شأنه في ذلك شأن علماء الاجتماعيات يستطيع بمنهجه القائم على التحليل أن يفكك ما ينطوي عليه التفاعل الإنساني من نظم معقدة ، وتحليلها مستفيداً في ذلك من مفاهيم وفرضيات تلك العلوم .

٥- إنه على الرغم من أن التاريخ يهدف بالدرجة الأولى إلى تقديم الحقيقة التاريخية ، إلا أنه يهدف أيضاً إلى التعليل والتفسير للحقائق التي يصل إليها ، وفي نفس الوقت فإنه مطالب بقدر من التعميم عندما يجد الشواهد والأدلة على ذلك ، فالمقريزى مثلاً في دراسته القيمة : «إغاثة الأمة في كشف الغمة» استطاع أن يصل إلى العلاقة أو الارتباط الثابت بين الأزمات الاقتصادية وفساد نظام الحكم والإدارة في مصر في العصر الوسيط من خلال عملية استقراء للمجتمعات والأزمات الاقتصادية خلال الفترة من الفتح الإسلامي حتى عهده^(٣٠) .

٦- وفي نفس الوقت فإن استفادة علماء الاجتماعيات من المنهج التاريخي يجعلهم على حذر من التعميمات التي يلجأون إليها أحياناً ، والإغرىق في التنظير على حساب الواقع .

من هنا أصبح الباحث في التاريخ مطالب بالاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية وطرق دراستها لمختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دراسته للماضي ، خصوصاً أنه توجد في العلوم الاجتماعية أكثر من نظرية لتفسير الظاهرة الواحدة ، ويمكن أن يكون ذلك بسبب نقص معرفي يتعلق بالقدرة على الإحاطة بالظاهرة موضوع الدراسة ، أو لاختلاف الأطر الحضارية والاجتماعية والثقافية عند الباحثين^(٣١) . وسنطرح فيما يلى بشكل أكثر تفصيلاً علاقة التاريخ ببعض العلوم الاجتماعية .

الأدب والتاريخ

يعرف الأدب في العادة بأنه الكلام الإنسائي البليغ الذي يقصد به التأثير في عواطف الناس سواء كان نثراً أو شعراً .

وقد استخدمت الكلمة الأدب في اللغة العربية بمعنى التهذيب ، كما في الحديث الشريف «أدبني ربى فأحسن تأديبي» ، والأدب عند ابن خلدون يشمل المعارف الدينية وغير الدينية .

ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبحت الكلمة تعنى مفهومين : الأول هو كل ما يكتب في اللغة سواء كان علمًا أو فلسفة أو أدباً خالصاً ، بمعنى إن كل ما ينتجه العقل البشري يسمى أدباً ، وهو معنى عام يقابل الكلمة الفرنسية Litterature أو Literature في الإنجليزية^(٣٢) .

أما المفهوم الآخر فهو الأدب بالمفهوم الذي أشرت إليه في البداية ، بمعنى التعبير عن معنى من المعانى بطريقة جميلة ومؤثرة في عواطف الناس ، على نحو ما هو معروف في الشعر والنشر بمكوناته مثل الخطب والقصص والروايات والأمثال وغيرها ، وهو المفهوم الذي قصدناه هنا^(٣٣) ، حيث يكون الأدب مرآة للعصر موضوع الدراسة ، وأداة التعبير عن أفكار الناس ومشاعرهم ، كما يصور أحلامهم وأماناتهم ، ويكشف ما بداخل النفس البشرية ، ويرسم أنواعاً مختلفة لحياة الأفراد والجماعات في الريف والمدينة ، كما أن الأدب يعرض للأوضاع السياسية والاجتماعية في مجتمع ما ، وقد يعرض لأوضاع الحرب والسلام كما في رواية الأديب الروسي المعروف تولوستوي . والدارس لتاريخ العرب القديم لا بد له من دراسة الشعر الجاهلي ، الذي يسجل الكثير من جوانب حياة العرب قبل الإسلام .

كما أن الباحث في تاريخ إيطاليا في القرن الرابع عشر لن يستطيع تجاهل الآثار الأدبية لدانتي (١٢٦٥ - ١٣٩١) ، التي تصور النواحي المختلفة للحياة الإيطالية في أواخر العصور الوسطى والصراعات التي مرت إيطاليا ، وعلى ذلك فإن دراسة الآثار الأدبية لدانتي لا غنى عنها لدراسة المجتمع الإيطالي في تلك الفترة^(٣٤) .

وفي المحاولات الأولى لكتابه الرواية العربية قدم محمد المويahi روایته المعروفة «حديث عيسى بن هشام» ، والتي نشرت في صحيفة مصباح الشرق خلال الفترة ما بين عامي ١٨٩٨ - ١٩٠٢ ، ثم نشرت بعد ذلك في كتاب .

والقارئ لهذه الرواية يلاحظ رصداً للتغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال الفترة ما بين حكم محمد على ونهاية القرن التاسع عشر ، وهو تغير من وجهة نظر الكاتب يسير من سوء إلى أسوأ ، فالازدحام الخانق الذي يكتنف مجتمع المدينة ، وانتشار المخدرات ، وفوضى النظام الإداري ، وأبناء الفلاحين الذين أصبحوا يحتلوا المناصب العليا ، والوظائف التي استحدثت ، والأخذ عن الحضارة الغربية على نطاق واسع دون تبصر ، وقيم المجتمع القديم الأخذة في التحلل أمام زحف الحضارة الغربية كلها ظواهر كانت موضع نقد في هذه الرواية ، لكنها في النهاية تقدم رصداً لمظاهر التغير الاجتماعي في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر^(٣٥) .

والقارئ لروايات نجيب محفوظ يستطيع أن يجد صدى لتاريخ الفترة التي عاشتها مصر ، من ثورة عام ١٩١٩ حتى الوقت الحاضر ، خاصة الفترة الواقعة ما بين ثورة عام ١٩١٩ وثورة يوليو عام ١٩٥٢ .

وإذا كان نجيب محفوظ قد أرخ لمجتمع المدينة ، فإن طه حسين قد قدم صورة حية لمجتمع القرية في مصر الوسطى في أوائل القرن العشرين في روایته «الأيام» ، والتي يمكن من خلالها رسم صورة للمجتمع الريفي في ذلك الوقت ، كما صور عبد الرحمن الشرقاوى في «الأرض» مجتمع القرية ومن منظور صغار الأعيان و موقفهم من الأرض^(٣٦) .

وعلى ذلك فإن الأدب يمثل مصدراً لا غنى عنه لدراسة التاريخ في مختلف العصور . وتمثل السير الشعبية مصدراً آخر يمكن اعتباره نوع من الأدب الشعبي الشفاهي ، تحتفظ به ذاكرة الشعوب في شكل روايات وقصص شعبى ، كما يأخذ شكل السير في بعض الأحيان .

وعادة تدور السير حول بطل تاريخي حقيقي ، كما تتناول أحداثاً تاريخية حقيقة ، لكن يلاحظ أن السير الشعبية خلال انتقالها من جيل إلى جيل عرضة لعمليات الحذف والإضافة والتعديل بشكل مستمر ، مما يجعل الحدث التاريخي يتوارى خلف التراكمات الخيالية من ناحية ، ويلبي مطالب الفترة التي ينقل فيها إلى الجماهير من ناحية أخرى .

وعلى ذلك فإننا لا نجد في السير الشعبية تاريخاً بالمعنى التقليدي ، بل سنجدها فيها الحدث التاريخي أو البطل التاريخي ، مضافاً إليه وعى الشعب بهذا الحدث ، ثم عملية مواءمة مع الظروف التاريخية التي تم عبرها صياغة السيرة الشعبية ، فسيرة الظاهر بيبرس نجد فيها الظاهر بيبرس طفل عربي ويحمل اسماً عربياً هو محمود ، وفي نفس الوقت نجد أن السيرة الشعبية لا تعبر عن الواقع ، لكنها تعبر عن النموذج الذي يراه الشعب للبطل^(٣٧) .

علم النفس الاجتماعي

يستهدف علم النفس العام الكشف عن المبادئ والقوانين التي تفسر سلوك الإنسان بوجه عام ، أما علم النفس الاجتماعي فيستهدف دراسة سلوك الأفراد والجماعات وهم تحت تأثير المواقف الاجتماعية المختلفة ، بعبارة أخرى فهو يدرس الصور المختلفة للتفاعل الاجتماعي أو التأثير المتبادل بين الأفراد بعضهم وبعض ، وبين الجماعات بعضها وبعض ، وبين الأفراد والجماعات وهنا يجب التمييز بين علم الاجتماع الذي يدرس حياة الجماعة والمشكلات الاجتماعية وطرق حلها ، وبين علم النفس الاجتماعي الذي يهتم بدراسة الاتجاهات الاجتماعية والطابع القومي والمعايير والقيم الاجتماعية . ولما كان التاريخ أحد العلوم الإنسانية ، فإنه يرتبط بعلم النفس الاجتماعي ، الذي يعطي اهتماماً كبيراً لتفاعل الفرد مع الآخرين داخل الجماعة ، وكذلك عملية الاتصال داخل الجماعات ، وكذلك الأدوار والقيم الاجتماعية السائدة ، وقد يفتح ذلك آفاقاً جديدة في الدراسات التاريخية^(٣٨) .

ويمكن أن يستفيد الباحثون في التاريخ من المنهج السلوكي في دراسة بعض الظواهر المعاصرة ، مثل دراسة الأحزاب السياسية ، وجماعات الضغط ، وكذلك دراسة العلاقات الدولية^(٣٩) .

وتدخل الاعتبارات النفسية ضمناً وتصرحاً في تفسير الفعل الإنساني في موضوعين : الأول هو تشخيص الحقائق ، والثاني هو اختبار المبادئ التفسيرية^(٤٠) .

ويرى المعاصرون من علماء النفس الاجتماعي أن النزاع بين تفسيرات التاريخ القائمة على نظرية الرجل العظيم والتفسيرات الاقتصادية أو الثقافية للتاريخ تفسيرات قائمة على قسمة باطلة ، فقد جرى علماء النفس من قبل على أن يلتمسوا في القادة طائفة معينة من المناقب والصفات ، وقد تعرف باسم نموذج الشخصية أو سيكولوجية الرعامة ، غير أنه أصبح من المتفق عليه اليوم بوجه عام أن الرعامة علاقة متبادلة بين الزعيم والجماعة التي تتبعه يسهم فيها الطرفان وتلعب فيها تقاليد الجماعة دوراً ، وللزعيم دوراً يتوقعه منه أفراد جماعته ، ويتساينك هذا الدور مع أدوار متبادلة يؤديها غيره من أفراد الجماعة ، وتمكنه مناقبه الشخصية وسلوكه الفعلى من أداء ما يتطلبه دوره بنجاح متفاوت^(٤١) .

غير أن دراسة علم النفس الاجتماعي تصبح هامة بدرجة كبيرة عند عمل الترجم ، ذلك لأن الباحث الدارس لمناهج علم النفس يضع فرضيات لدراسة هذه الشخصية أو تلك منها الفترة المبكرة من حياة المترجم له ، وعمليات نشوم الشخصية وتكوينها ، ووصف سلوك الفرد وتحليله على أساس الأدوار الاجتماعية التي قام بها ، وقد يثير الاهتمام بأنواع الصراع الممكنة بين مختلف الأدوار ، أما تفسير سلوك الفرد بناء على صفات شخصية معينة تتسب إلى دون شواهد مستقلة عن كيفية اكتسابها أو تكوينها ، فذلك ليس إجراء إحصائيا حتى ولو لم يكن لذلك من سبب إلا محاولة البرهنة على صحة تلك المناقب أو عدم صحتها^(٤٢) .

الأنثروبولوجيا الاجتماعية «علم الإنسان»

ظهر مصطلح الأنثروبولوجيا في إنجلترا في أواخر القرن السادس عشر (١٥٩٣) ، وكان يقصد به دراسة الإنسان من جميع جوانبه الاجتماعية والسيكلولوجية والطبيعية ، ولذلك ظل حتى الآن يحمل معنى الدراسة المقارنة للجنس البشري ، إلا أن تزايد البحث وخاصة في المجتمعات البدائية أدى إلى تطورات هامة في النظرة إلى الأنثروبولوجيا كعلم .

وتدرس الأنثروبولوجيا الاجتماعية السلوك الاجتماعي الذي يتخذ في العادة شكل نظم اجتماعية ، كالعائلة ونوع القرابة والتنظيم السياسي والإجراءات القانونية والعبادات وغيرها ، كما تدرس العلاقة بين هذه النظم سواء في المجتمعات المعاصرة أو في المجتمعات التاريخية التي يوجد لدينا عنها معلومات مناسبة (٤٣) .

وربما كان علم الإنسان أكثر العلوم الاجتماعية ملاءمة للباحثين في التاريخ لأن كل من علماء الإنسان وعلماء التاريخ يواجهون مشكلات كثيرة مشتركة (٤٤) .

وعلم الإنسان يعالج بالضرورة المسائل التاريخية عند تتبعه مجرى التطور البشري وانتشار البشرية على سطح الأرض ونشوء الثقافات الإنسانية ، وينصب علم الإنسان الاجتماعي (الأنثروبولوجيا الاجتماعية) على دراسة نماذج معينة من الثقافة والشخصية والبناء الاجتماعي .

ويعطي الباحثون في علم النفس الاجتماعي اهتماماً أكبر بالثقافة ويرى أن كل ثقافة تولد من تاريخها ، وأن الثقافات ليست ثابتة بل متغيرة على الدوام ، وعموماً يقدم علم الإنسان للباحثين في التاريخ العديد من المفاهيم المتصلة بالثقافة والتغير الثقافي والبناء وغيرها ، وهي محددة يحتاجها الباحثون في التاريخ الاجتماعي (٤٥) .

علم السكان

يعرف علم السكان بأنه العلم الذي يهتم بدراسة المجتمعات البشرية من حيث حجمها وتركيبتها وتطورها .

وبالتعبير الإحصائي فإن أي مجموعة من العناصر المتميزة يمكن أن نطلق

عليها اسم مجتمع أو سكان منطقة معينة ، تشمل مجموع الأفراد الأحياء القاطنين بهذه المنطقة في فترة من الزمن^(٤٦) .

دراسة السكان وعدهم وتوزيعهم من حيث النوع (ذكور وإناث) ، ومن حيث المراحل العمرية وعلاقتهم بالنشاط الاقتصادي ، والزيادة الطبيعية في عدد السكان بمعنى الفرق بين المواليد والوفيات في المجتمع ما ، والتوزيع الجغرافي للسكان والهجرة ، كلها أصبحت تهم الباحثين في التاريخ . وتستمد معطيات هذا العلم من المصادر الرسمية والتي تتكون من عدد من المصادر :

- ١- عمليات الإحصاء السكاني التي أصبحت تتم بشكل دوري في المجتمعات الحديثة .
- ٢- سجلات الواقع (دفاتر تسجيل الزواج والطلاق والمواليد والوفيات) .
- ٣- الهجرة إلى داخل البلاد وخارجها .

وبالتالي فإن المهتمين بدراسة هذا النوع من التطور عليهم أن يلموا ببعض المصطلحات والمفاهيم المستخدمة مثل مفهوم الأسرة والبيت المأهول ريفي وحضري ، ونسبة الذكور إلى الإناث ، والظواهر السكانية وغيرها ، وقد اتجه الاهتمام في الفترة الأخيرة إلى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تؤثر على السكان . ويستطيع الباحث في التاريخ الاستفادة من هذه المفاهيم ، ومن الدراسات التي أُنجزت في الفترة الأخيرة عن الدراسات السكانية بشكل عام^(٤٧) .

علم الاجتماع

يعرف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع ، بمعنى دراسة بنى الإنسان في وجودهم الذي يقوم على الاعتماد المتبادل .

كما يعرف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع وبنائه ووظائفه وعملياته . ووحدة الدراسة في علم الاجتماع هي الجماعة وليس الفرد ، ويقصد بالجماعة هنا فردين أو أكثر يكونون معاً علاقة بشكل ما^(٤٨) .

وعلم الاجتماع كعلم الإنسان ، يهتم بشكل شامل بدراسة الأفعال وال العلاقات الإنسانية ، والفارق ليس كبيراً بين ميادين علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) الثقافية والاجتماعية ، وبين علم الاجتماع ، وإن كانت توجد اختلافات في محور الاهتمام ومناهج البحث .

ويتدخل التاريخ مع علم الاجتماع في محاولة فهم الواقع الاجتماعي وتحليله وتصنيفه وتفسيره وصياغة قوانينه واستخلاص تعميمات تساعد على فهم المستقبل ، كما يشترك التاريخ مع علم الاجتماع في دراسة قضية التغير باعتبار أن التغير حقيقة تؤكدها طبيعة الوجود الإنساني نفسه وشوahد الواقع المتغير ، كما يستعين الباحث في التاريخ بمفاهيم علم الاجتماع وأهدافه في البحث . فالباحث في التاريخ لا يقف في تحليله عند مجرد إعادة تصوير الأحداث الفريدة غير المتكررة ، وإنما يعمل على الكشف عن العوامل المتكررة الكامنة خلف هذه الأحداث معتمداً في ذلك على مفاهيم محددة^(٤٩) . كذلك يستطيع المؤرخ عن طريق استخدامه لتلك المفاهيم أن يصف التغيرات التي حدثت في الماضي ، وأن يحلل القوى التي سببتها ، وأن يقيس نتائجها بشكل أولى ، كما يستطيع إذا درس التغير أن يعيّن النتائج الأولية والثانوية في بيئه معينة ، كما يستطيع أن يشير إلى الإمكانيات والاحتمالات التي يمكن استنتاجها ، والتي قد تفيد في رسم السياسات العامة والخاصة . وإذا كان معيار التقدم هو السيطرة على البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية ، فإن المؤرخ يمكنه بحكم معرفته بالشئون الإنسانية في الماضي ، أن يساهم في تبيان الظروف والشروط الضرورية لبلوغ مستويات أرقى من الحضارة في المستقبل^(٥٠) .

وقد جرى البحث التاريخي على بذل اهتمام كبير بالتغيير الاجتماعي ، وبهذا فهو يشمل ميدان علم الاجتماع حسبما يتجلّى في المنظور الزمني . غير أن قصور المادة التاريخية التي يرجع إليها المؤرخ وجراه وراء جزئيات لمتابعة مظاهر التغير الاجتماعي مثل التغيير السياسي أو الحربي ، قد حول المؤرخين عن الإطارات

الاجتماعية العامة للمجتمعات الماضية ، كما أن علماء الاجتماع فى معظمهم قد أثروا الاهتمام بدراسة الأنماط والمعايير التى يهیئها التفاعل الاجتماعى فى مجتمعاتهم الراهنة ، وبالتالي أغفلوا إلى حد كبير التغير فى منظوره التاريخي . وثمة مجالات كثيرة فى دراسة علم الاجتماع يمكن أن يستفيد منها المؤرخ مثل علم الأكولوجيا البشرية ، والذى يقوم على دراسة علاقـة الإنسان بالبيئة . وهناك علم اجتماع المعرفة أو علم اجتماع الأدب ، الذى يمكن أن يستفيد منه المؤرخ فى دراسة الأدب كمصدر لدراسة التاريخ^(٥١) .

ويرى البعض أن كل تقدم فى الدراسات التاريخية هو إضافة كيفية لدراسة علم الاجتماع ، وأن أي تقدم فى دراسات علم الاجتماع تمثل إضافة لعلم التاريخ^(٥٢) . وبالتالي فإن كل تقدم فى مناهج علم الاجتماع ومفاهيمه وقضاياها النظرية وإجراءاته البحثية ، يمثل ركيزة تساعد على تقدم البحث التاريخي . والباحث التاريخي - الذى يهتم بتحليل الواقع والحوادث وإعادة تركيبها وقراءتها وجعلها تنطق - بحاجة إلى ما يساعدـه على اختيار الواقع وتصنيفـها ، وتحديد ما بينـها من عـلاقات وتشابـكات ، هذا الباحث يمكن أن يجد فى علم الاجتماع ما يعينـه على ذلك ، هذا فضلاً عن أن المعلومات والبيانـات والتـائجـ التي يصلـ إليها المشـتغلـون بـعلم الاجتماعـ الـيـومـ تكونـ مـصـدرـاً للـبـحـثـ التـارـيـخـىـ فـىـ الـمـسـتـقـبـلـ . وكانـ ابنـ خـلـدونـ هو أولـ منـ نـبهـ إـلـىـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ التـارـيـخـ وـعـلـمـ الـاجـتمـاعـ عـنـدـمـاـ قـالـ «ـأـنـشـأـتـ فـىـ التـارـيـخـ كـتـابـاـ رـفـعـتـ بـهـ عـنـ أـحـوـالـ النـاشـئـةـ مـنـ الـأـجيـالـ حـجـابـاـ وـفـصـلـتـهـ فـىـ الـأـخـبـارـ وـالـاعـتـبارـ بـابـاـ ، وـأـبـدـيـتـ فـيـهـ لـأـولـيـةـ الـدـوـلـ وـالـعـمـرـانـ عـلـاـ وـأـسـبـابـاـ»^(٥٣) ، ثـمـ يـقـولـ «ـأـعـلـمـ أـنـ لـمـ كـانـتـ حـقـيقـةـ التـارـيـخـ أـنـ خـبـرـ عـنـ الـاجـتمـاعـ الإـنـسـانـىـ الـذـىـ هـوـ عـمـرـانـ الـعـالـمـ ، وـمـاـ يـعـرـضـ لـطـبـيـعـةـ ذـلـكـ الـعـمـرـانـ مـنـ الـأـحـوـالـ مـثـلـ التـوـحـشـ وـالتـأـسـ وـالـعـصـيـانـ وـأـصـنـافـ التـغـلـبـاتـ لـلـبـشـرـ بـعـضـهـمـ عـلـىـ بـعـضـ ، وـمـاـ يـنـشـأـ عـنـ ذـلـكـ مـنـ الـمـلـكـ وـالـدـوـلـ وـمـرـاتـبـهـ وـمـاـ يـنـتـحـلـهـ الـبـشـرـ بـأـعـمـالـهـمـ وـمـسـاعـيـهـمـ مـنـ الـكـسـبـ وـالـمـعـاشـ وـالـعـلـمـ وـالـصـنـاعـ ، وـسـائـرـ مـاـ يـحـدـثـ فـىـ ذـلـكـ الـعـمـرـانـ بـطـبـيـعـتـهـ مـنـ الـأـحـوـالـ»^(٥٤) .

فال تاريخ من هذا المنظور هو علم تطور المجتمع في شتى جوانبه ، وهو في ذلك وظيف الصلة بعلم الاجتماع أو ما نقصده اليوم بالتاريخ الاجتماعي .

بين التاريخ وعلم السياسة

يعرف ابن خلدون علم السياسة بأنه علم السياسة المدنية ، وهو تدبير المنزل أو المدينة ، مما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ، ليعمل الجم眾 على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاوه^(٥٥) .

وفي اللغة العربية تعنى كلمة السياسة ومشتقاتها تدبير أمور الناس ، وأن السياسة هي القيام على الأمر بما يصلحه ، وساس الأمور بمعنى دبرها وقام بإصلاحها ، والرجل سائس والجمع ساسة ، وهى معانى ترد في المعجم الوسيط والقاموس المحيط وفي لسان العرب^(٥٦) .

وهي نفس المعانى التي قصدها أبو العلاء المعري في قوله :

يسوسون الأمور بغير عقل	فينفذ أمرهم ويقال ساسة
فأَفَ مِنَ الْحَيَاةِ أَفَ مِنِّي	وَمِنْ زَمِنِ رَئِسِتِهِ خَسَاسَةٌ

^(٥٧)

وكلها معانى تدور حول مفهوم السياسة في التراث الإسلامي وفي القرآن الكريم «إذا حكمتم بين الناس فاحكمو بالعدل» ، وفي الحديث الشريف : «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» ، وفي خطاب الخليفة أبو بكر غداة توليه الخلافة «القد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أساءت فقوموني»^(٥٨) .

ويعرف علم السياسة بأنه العلم الذي يبحث في وسائل تكوين السلطة ، والصراع من أجل الحصول عليها أو الاحتياط بها وطريقة تداولها وممارستها ، ويتصل بهذا نشأة الدولة ومؤسساتها وتطورها ، بما في ذلك المؤسسات الدستورية والتنظيمات الحزبية وجماعات المصالح والضغط السياسي ، وكذلك دراسة تنظيمات الاقتصاد القومي ومؤسساته ، هذا إلى جانب دراسة الرأى العام والدعائية ، بالإضافة إلى دراسة العلاقات الدولية بأنواعها (سياسية واقتصادية وثقافية) ،

ومحاولة تنظيم هذه العلاقات عن طريق القانون الدولي العام والتنظيمات الدولية^(٥٩).

ويقسم علم السياسة إلى فروع أصبحت بدورها علوم بذاتها هي : النظرية والفكر السياسي ، والعلاقات الدولية ، بما في ذلك المنظمات الدولية ، والقانون الدولي ، والنظم السياسية ، والحكومات المقارنة^(٦٠).

ويعتبر علماء السياسة أن العلاقة بين التاريخ وعلم السياسة علاقة قديمة ، فقد كانت السياسة قبل القرن التاسع عشر جزءاً من دراسة التاريخ . كما يعتبر علماء السياسة الأحداث السياسية التاريخية مادة أولية لا غنى عنها للباحث في العلوم السياسية ، وفي نفس الوقت بعض هذه الأحداث كانت مصدراً لاستحداث بعض النظريات السياسية . ويجد علماء السياسة في التاريخ المعاصر مجالاً لدراسة العلوم السياسية لسبعين : السبب الأول أن المعلومات المتاحة عن الأحداث السياسية الجارية قد لا تكون كافية ، الأمر الذي يجعل تحليل هذه الأحداث أمراً صعباً ، والسبب الآخر أن الباحث الذي يعيش الأحداث السياسية يصبح طرفاً فيها بحيث يصعب عليه الحكم عليها بتجدد^(٦١).

وفي محاولة بناء منهج للعلوم السياسية حاول علماء السياسة الاستفادة من المنهج التاريخي لكثير من الاعتبارات منها :

١- أن عامل الزمن يدخل بعدها أساسياً في التحليل السياسي ، حيث يتم تحديد الظاهرة السياسية موضوع الدراسة ومدلولها ، ويختلف مظاهر التعبير عنها تبعاً لاختلاف عامل الزمن .

٢- أن أسلوب البحث التاريخي الذي يقوم على فكرة التطور تأخذ به العلوم السياسية في مناهجها .

٣- أنه خلال دراسة التاريخ يمكن الحصول على أدلة لإثبات بعض النظريات في التحليل السياسي ، وقد يكون التاريخ مصدراً لبناء إطار فكري للتحليل .

٤- أن التاريخ أداة أساسية للوصول إلى فهم وتقييم العوامل المختلفة المرتبطة

بأوضاع الواقع المعاصر ، بحيث يصبح من الممكن فهم الحاضر على ضوء حقائق الماضي .

٥- أن التاريخ يمكن أن يصبح الأداة الأساسية في عملية بناء إطار التحليل السياسي ، وهو ما فعله ابن خلدون عندما حاول تفسير بعض الظواهر السياسية مثل ظاهرة قيام الدول وذلك من خلال متابعته لتاريخ الحضارة الإنسانية .

٦- وفي النهاية يرى علماء السياسة أن المنهج التاريخي يطرح تساؤلات لا حصر لها حول الزمن والديمومة والصراع وطبيعته وعلاقته بالتطور ، وهل التطورات التاريخية ذات طابع عارض؟ ، وكيف يمكن الوصول إلى الحقيقة حول حدث تاريخي معين؟ ، وهي تساؤلات تتصل بفلسفة التاريخ ومنهجه^(٦٢) .

ومن ناحية أخرى فإن الباحث في التاريخ يمكنه أن يستفيد من دراسة العلوم السياسية في عدة مجالات :

١- المفاهيم التي تطرحها العلوم السياسية ومنها فكرة الدولة ، والسيادة ، وتداول السلطة ، وبناء القوة ، وجماعات الضغط السياسي ، وغيرها من المفاهيم المتداولة في الفكر السياسي .

٢- أن المنهج المقارن الذي تأخذ به العلوم السياسية يمكن الاستفادة منه في دراسة التاريخ لتأكيد أوجه التشابه بين بعض الظواهر التي تنتهي إلى فترات تاريخية مختلفة سعياً للتقرير بينها ، مع الأخذ في الاعتبار عامل التطور ، كما نبه إلى ذلك ابن خلدون^(٦٣) ، وهنا يمكن الإشارة إلى خطوط التشابه بين الفترة الناصرية وعصر محمد على ، أو بناء النهضة في اليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبين عصر محمد على .

٣- الاستفادة من مناهج العلوم السياسية في الربط والتحليل ؛ فالمادة التاريخية التي يجمعها الباحث عن أحداث فترة ماضية ، يمكن تحليلها وتوصيفها وتصنيفها وفق مناهج التحليل في العلوم السياسية ، فدراسة التاريخ تصبح لا معنى لها إذا لم

تأخذ في الاعتبار كافة العوامل التي حكمت الظاهرة موضوع الدراسة ، فدراسة تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر على سبيل المثال لا تكون كاملة إذا اقتصرت على مجرد سرد الأحداث التي وقعت خلال تلك الفترة ، بل يجب في إطارها دراسة الحركات والظواهر السياسية المصاحبة ، مثل الحركة القومية ونمو الرأسمالية والقوى الاجتماعية التي كانت وراء حركة الاستعمار .

٤- أن التحفظات التي يبديها علماء السياسة وعلماء الاجتماع حول المنهج التاريخي ، ومنها عدم كفاية المعلومات حول حقبة تاريخية معينة يجعل من الصعب إصدار أحکام عامة عن تلك الفترة ، والقول بأن المعلومات المتاحة عن فترة معينة قد لا تعكس صورة كاملة عنها ، عندما تكون المعلومات المتاحة تعبر عن قيم ومصالح المجموعات المسيطرة ، وبالتالي لا تشمل كل المجتمع ، هذه التحفظات يمكن أن تفيد الباحث في التاريخ في توسيع أطر المنهج وتطوير أدوات البحث وتوسيع دائرة المصادر والبحث عن مصادر جديدة تعبر عن الطبقات الدنيا أو المهمشة ، كالباحث في السير الشعبية والتاريخ الشفاهي ، وهي مصادر تدخل في إطار اهتمامات التاريخ الاجتماعي .

٥- وأخيراً فإن دراسة العلاقات الدولية تمتزج فيها النظرية السياسية وتحليل المؤسسات ، ولا يفصل بين التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية سوى الفترة الزمنية التي يتناولها الباحث^(٦٤) .

الاقتصاد والتاريخ

يعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد ذات الندرة النسبية وذات الاستخدامات البديلة بهدف إشباع أكبر قدر من الحاجات ، وخاصة الحاجات المادية للأفراد ، ولما كانت الموارد المتاحة في أي مجتمع من المجتمعات تتسم بالندرة النسبية (بالقياس لحجم الطلب عليها) ، فقد نشأت المشكلة الاقتصادية وأصبحت مهمة علم الاقتصاد هي البحث عن أفضل

الاستخدامات للموارد عن طريق توزيعها على هذه الاستخدامات ، بما يحقق أكبر قدر من الإشباع للمجتمع ككل من سلع وخدمات ، وهى حاجات متنوعة ومتعددة ومتزايدة ، بينما تظل الموارد المتاحة قاصرة على إشباع كل الحاجات ، وهكذا فإن ندرة الموارد وعدم كفايتها لإشباع الحاجات المتزايدة للبشر هي جوهر المشكلة الاقتصادية .

ولما كان علم الاقتصاد يقوم على دراسة نشاط الإنسان بهدف إشباع حاجاته ، اعتبره البعض جزءاً من علم الاجتماع ، غير أن علم الاقتصاد يهتم بجانب متميز من سلوك الإنسان ، لذا فقد اعتبر فرعاً مستقلاً من العلوم الاجتماعية ، مثله في ذلك مثل علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الأنثروبولوجي^(٦٥) .

ويعرف الاقتصاد السياسي بأنه ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يدرس القوانين الاجتماعية العامة التطبيق أو الخاصة بمختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات الإنسانية المادية والمعنوية عبر النظم الاقتصادية المترابطة ، ثم على المستوى العالمي بقصد الإفاده من تلك القوانين في الوصول إلى النظم والأوضاع التي تكفل تحقيق المزيد من الإشباع لاحتياجات الإنسان المتزايدة^(٦٦) .

وقد أوضح أوسكار لانج الطبيعة الاجتماعية لعلم الاقتصاد السياسي بقوله «إن الاقتصاد السياسي هو ذلك الفرع من الدراسات الاقتصادية التي تعنى بدراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية التي تشبع حاجات الإنسان»^(٦٧) .

وقد تبنى كثيرون من الكتاب هذا المفهوم ، على اعتبار أن علم الاقتصاد السياسي هو علم تطور القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية ، وهي بالضرورة علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع ، وتتطور من خلال إنتاج وتوزيع السلع المادية والخدمات التي تشبع حاجة الإنسان^(٦٨) .

أما العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي يعتبرها البعض فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد ، فهي تهتم بدراسة تبادل السلع والخدمات بين الدول ، وحركة رؤوس الأموال ، ومنها القروض والتجارة الدولية والمنظمات الاقتصادية الدولية ، وكذلك المنظمات الاقتصادية الإقليمية والاتفاقيات الاقتصادية الدولية^(٦٩) .

وفي إطار هذه العلاقة العضوية بين الاقتصاد والتاريخ نشأ علم التاريخ الاقتصادي ، الذي يهتم بدراسة الظروف المحددة التي في ظلها تنشأ وتتطور وتترابط وتتابع وتنتقل من مرحلة اجتماعية معينة إلى مرحلة تتلوها مختلف الظواهر المتعلقة بنشاط الإنسان الاجتماعي المنصب على إنتاج وتوزيع الأموال التي تشبع حاجاته^(٧٠) .

فالثروة الطبيعية في بلد من البلاد هي التي تحدد نوع الإنتاج الزراعي والصناعي ، ونوع التبادل التجاري وحجمه . وطريقة توزيع الثروة داخل مجتمع من المجتمعات يحدد طبيعة ونوع النظام الاجتماعي القائم ونوع الحكم وعلاقات القوى الاجتماعية داخل الوطن الواحد ، وكذلك يؤثر العامل الاقتصادي في قوة الدولة المادية والعسكرية وفي مركزها الدولي ، ومن الأمثلة على أهمية العامل الاقتصادي في حركة التاريخ هو أن العامل الاقتصادي كان وراء الهجرات التي خرجت من شبه الجزيرة العربية إلى وديان الشام والعراق في فترات تاريخية مختلفة وكان آخرها الهجرة الهلالية إلى شمال أفريقيا في القرن الحادى عشر الميلادى^(٧١) .

كذلك فإن الانقلاب الصناعي الذي حدث في أوروبا في القرن الثامن عشر أحدث ثورة في النظام الاقتصادي العالمي ، كما أن الانقلاب الصناعي الثاني كان وراء خروج أوروبا في حركة الاستعمار العارمة إلى ما وراء البحار للحصول على المواد الخام والأسواق لتصرف المنتجات الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر ، والظروف الاقتصادية وأضحة الأثر في أسباب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، التي كانت في أساسها صراعاً على المستعمرات ومناطق النفوذ في العالم بين

ألمانيا وحلفائها من ناحية وبين إنجلترا وفرنسا من ناحية ثانية ، وال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) لم تكن هي الأخرى إلا صراعا حول إعادة توزيع المستعمرات بين القوى الكبرى في العالم ، وعلى ذلك فالباحث في التاريخ لا بد له من دراسة الاقتصاد والإلمام ببعض القضايا الأساسية التي يعالجها مثل تطور النظم الاقتصادية والمدارس المختلفة في الفكر الاقتصادي إلى غير ذلك من الموضوعات التي يعالجها هذا العلم ، وعموما فقد ازدادت أهمية الاقتصاد بعد ظهور المدارس المادية والاجتماعية لتفسير التاريخ^(٧٢) .

وإذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادي تتطلب استخدام المنهج الكمي الإحصائي ، فإلى أي فترة يمكن تمديد هذا المنهج ، وإذا كان علم الإحصاء يرجع في نشأته إلى نهاية القرن السابع عشر ، غير أنه وجد من الوثائق الإحصائية ما يسمح بدراسة علمية عن القرن السادس عشر ، ولذا فقد اعتبر ذلك القرن هو بداية دراسة التاريخ الاقتصادي^(٧٣) .

الجغرافيا والتاريخ

تعرف الجغرافيا بأنها العلم الذي يدرس تفاعل الإنسان مع البيئة ، ومن نفس المنظور يعرف التاريخ بأنه تفاعل الإنسان مع البيئة في إطار الزمن^(٧٤) .

والجغرافيا شأنها في ذلك شأن التاريخ ، علم وصفى في بعض جوانبه ، أو علم تصورى وهى مثل التاريخ لا تعيد نفسها بالضبط ، ولا يكرر الإقليم نفسه بصرامة .

وفى نفس الوقت يرى بعض علماء الجغرافيا أن دراسة الإقليم لا تقتصر على الحاضر ، بل تمتد عبر التاريخ ، لأنه بالدور التاريخي وحله يمكن التعرف على الفاعلية الإيجابية للإقليم ، فالبيئة قد تكون خرساء لكنها تنطق من خلال الإنسان ، وإذا كانت الجغرافيا صماء لكن ما كان التاريخ لسانها ، وقد قيل إن التاريخ هو ظل الإنسان على الأرض ، وأن الجغرافيا ظل الأرض على الزمان^(٧٥) .

وقد حاول كثيرون في مصر وغيرها قراءة التاريخ على ضوء حقائق الجغرافيا أو

المكان مثل حسين مؤنس في «مصر ورسالتها» ، وشفيق غربال في «تكوين مصر» وصباحي وحيدة في «أصول المسألة المصرية» ، وحسين فوزي في «سندياباد مصرى» ، ومن الجغرافيين سليمان حزين في «حضارة مصر» ، وجمال حميدان في «شخصية مصر» .

وفي إطار علم الجغرافيا نشأ علم الجغرافيا التاريخية والذي يهتم بدراسة تطور علاقة الإنسان بيئته في مختلف العصور ، ويدرس تطور البيئة وعواملها ، وتطور الحضارة ومقوماتها من جهة أخرى^(٧٦) .

وكثيراً ما تستخدم الجغرافيا في تفسيرحدث التاريخي ، فقد كانت العوامل الجغرافية وشتاء روسيا القارص سبباً في فشل حملة نابليون على روسيا عام ١٨١٢ ، كما أعاد البحر تيمورلنك عن التقدم إلى أوروبا عقب انتصاره على العثمانيين في معركة أنقرة عام ١٤٠٢ ، وبالتالي لم يتمكن من القضاء على فلول العثمانيين المنسحبة إلى أوروبا ، ومن ثم استطاعت الدولة العثمانية في تلك الفترة أن تتماسك وأن تواصل تقدمها ، كما ساعدت العواصف الأسطول الإنجليزي في التغلب على الأرمادا الأسبانية عام ١٥٨٨ ، رغم قوة الأسطول الأسباني في ذلك الوقت^(٧٧) .

ومن هذا المنظور حاول كثير من الجغرافيين والمؤرخين تفسير التاريخ على ضوء حقائق الجغرافيا .

ففي القرن السادس عشر الميلادي حاول العالم الفرنسي بودان (١٥٣٠ - ١٥٩٦) تفسير تاريخ اليونان على أساس جغرافيتها ، نفس الشيء فعله مونتسكيو المفكر الفرنسي (١٦٨٩ - ١٧٥٥) ، على أساس أن خصوبة أراضي أثينا كانت سبباً في قيام الحكومة الأرستقراطية ، ثم جاء من بعدهم العالم الجغرافي الألماني راتزل في القرن التاسع عشر ليؤكد مبدأ الحتمية الجغرافية في تطور التاريخ^(٧٨) . ومن نفس المنطق صاغ أرنولد توينبي نظريته في التحدى والاستجابة ، والتحدي في بعض جوانبه تحدي جغرافي .

في نفس الوقت فإن نشأة علم الجغرافيا السياسية قد ولد من هذا الاتجاه ، وهو علم يرجع إلى فترة ما بين الحربين العالميتين ، وهو يقوم على رسم سياسة الدول ومحاولة فهم سياستها على ضوء العوامل الجغرافية^(٧٩) .

وفي مصر جرت أكثر من محاولة لتفسير تاريخها على ضوء حقائق الجغرافيا النابعة من اعتماد مصر على نهر النيل ، وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى أحدث دراستين في هذا المجال : الأولى هي دراسة سليمان حزين «حضارة مصر» ، والأخرى «شخصية مصر» لجمال حمدان .

فسليمان حزين يرى أن وجود نهر النيل بنظامه الخاص في الفيضان ، قد فرض على المجتمع الزراعي القائم على صفافه الوحدة والنظام ، ذلك أن الخطر المشترك حين يكون الفيضان عاليا قد يتطلب تضاد كل الجهود لمواجهته .

وفي نفس الوقت فإن الفائدة المشتركة التي يمكن أن يحصل عليها الناس إذا ما نظموا الاستفادة من مياه النهر تتطلب تضاد الجهود بنفس القدر ، وعلى ذلك فإن طريقة توزيع تلك الاستفادة حددت ملامع النظام الاجتماعي وتوزيع الثروة . وكان لوجود الخطر المشترك والنفع المشترك أثر كبير في توحيد مصر في مجتمع واحد ، وفرض النظام والطاعة على الجميع ، وبالتالي كانت الحكومة في مصر ضرورة من ضرورات الحياة^(٨٠) .

أما جمال حمدان فقد حاول أن يحدد الضوابط الرئيسية لحركة التاريخ المصري ، ومن بينها علاقة الاستبداد تارياً بـ نظام الحكم في مصر ، وانعكاسات ذلك على الشخصية الوطنية المصرية ، وفيما يتعلق بهذه الإشكالية نجد جمال حمدان يتناولها في إطارها الأوسع وهي علاقة الاستبداد بالبيئة الفيوضية عموماً حيث تحتاج عمليات ضبط النهر إلى جهد بشري جماعي ، ذلك لأنه بدون ضبط النهر يتحول النيل إلى شلال جارف ، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع المياه إلى عملية دموية ، ويسقط على الحقوق قانون الغاب .

وفي ظل هذا الإطار الطبيعي يصبح التنظيم الاجتماعي شرطاً أساسياً للحياة، ويحتم على الجميع الخضوع لسلطة أعلى توزع العدل والماء، سلطة عامة أقوى بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئه لا تعتمد على نهر فيضي في حياتها، وبذلك لا تكون الطبيعة سيدة الفلاح، وإنما بين الاثنين يضيف الرى سيداً آخر هو الحاكم، وهنا يصبح الحكم والحاكم وسيطاً بين الإنسان والبيئة، أو وصياً على العلاقة بينهما، بمعنى أن الحكومة فكرة وجهاز هي بالضرورة أداة التكامل الأيكولوجي بين الإنسان والبيئة، وبذلك أصبح الفرعون ضلعاً أساسياً في مثلث الإنتاج إلى جانب الشمس والماء، وليس صدفة بعد هذا أن كل هذه الأطراف قد أله عبد النيل حابي والشمس رع، وإذا كان فرعون قد تحول إلى ملك إله فتلك أساساً بصفته ضابط النهر والملك المهندس وصانع المطر البعيد^(٨١).

لكن يلاحظ من خلال هذا العرض أن ثمة قدر من المبالغة في فكرة المحتم الجغرافي، ذلك أن تطور مجتمع من المجتمعات تحكمه عوامل متعددة، من بينها العوامل الجغرافية، رغم كل هذا لابد أن نعرف أن جغرافية المكان لها أثرها على الإنسان وتاريخه، بل إنها تؤثر في تكوين الإنسان ولون بشرته، وفي فكره وأدبه وفلسفته وأساطيره وحياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية^(٨٢).

وتبقى بعد ذلك نقطة أخرى في هذه الدراسة وهي ما هو الهدف من دراسة التاريخ؟

الهدف من دراسة التاريخ

يرى العلماء أن لدراسة التاريخ وظيفتين أساسيتين :

وظيفة علمية، هي الإجابة عن تساؤلات وفرضيات تتعلق بحياة الإنسان في الماضي، ومنها متى وقع الحدث التاريخي أو الظاهرة موضوع الدراسة، أما الوظيفة الأخرى فهي وظيفة مجتمعية ذات شقين، الشق الأول هو دراسة الحاضر على ضوء الماضي، وتصور المستقبل من خلال التعرف على القوانين وال العلاقات الثابتة التي

تحكم التطور ، والشق الآخر هو رفع الوعي لدى الشعب أو لدى طبقات معينة ، ويبدو أن قدماء المصريين كانوا على وعي بهذا الشق ، فيشير عبد العزيز صالح إلى أنه وجد لوحاً مدرسيًا صغيراً من القرن السادس عشر قبل الميلاد ، درس فيه صاحبه طوراً من أطوار الكفاح ضد الهكسوس ، وهو طور يؤرخ لغراهام كامس بن سكتنر على المضى في الكفاح ضد الهكسوس حتى غايته وقد مضى يعلنه في إصرار بقوله «ولسوف أصوات العدو أبقر بطنه فلقد انتويت أن أحير مصر وأن أحطم العامو (الهكسوس) ، ويصور مسيرته مع جيشه بقوله «وابحرت في عزم لأجل العامو وفقاً لأمر أمنون ذي الرأى الرشيد وجيشي أمامي مستبسلاً كأنه شعلة نار» .

وقد اقتبس المعلم هذا الدرس التاريخي لتلميذه من أحد النصب التي أقامها كامس نفسه في معبد الكرنك ، وكان الاقتباس بعد جيلين من إقامة النصب ، ويلاحظ في عباراته ما يشير الحماس في نفس دارسه ويمثله بروح عصر مجید (٨٣) .

ولقد حاولت الطبقات المسيطرة دائمًا توظيف التاريخ بما يخدم مصالحها ، وبالتالي أصبح التاريخ المسجل في مجلمه هو تاريخ الملوك والطبقات الحاكمة ، وهذا يفسر لماذا سبقت دراسة التاريخ السياسي غيرها من فروع التاريخ ، وهنا لابد أن نفرق بين الدراسة التاريخية ، والتي تعنى وعيينا بالظاهرة التاريخية ، وبين المعنى العام للتاريخ والذي يهتم في بعض جوانبه بتسجيلحدث التاريخي .

ولما كانت الظاهرة التاريخية ظاهرة اجتماعية فقد أصبح من الممكن دراستها ، على ضوء الإنجازات التي تمت في علم الاجتماع ، من حيث المنهج ، ومن حيث استخدام أدوات علم الاجتماع في فهم علاقات المجتمع في مراحله المختلفة وأصبحت هناك حاجة إلى نظرية في دراسة التاريخ ، أي إطار نظري لفهم المجتمع ، في تطوره ، ومن ثم تفسيرحدث التاريخي أو الظاهرة التاريخية ، وهو ما يدخل في إطار ما يسمى بفلسفة التاريخ .

مثل هذه الرؤية النظرية أصبحت ضرورية للباحث في التاريخ لأن الفروض وحدها قد تؤدي إلى تبني الباحث للشيء ونقيسه في وقت واحد ، وجود نظرية في دراسة التاريخ لا يخل بالحياد والموضوعية التي يجب أن يتحلى بها الباحث .

فالحياد العلمي لا يعني الوقوف موقف المتفرج من الحدث التاريخي ، ذلك لأن استرداد الواقع التاريخي كما هو دون تدخل نظري لفهم العوامل التي حركته لا يجعل للتاريخ معنى ، ويصبح معها الباحث مثل المتفرج على واقع معاصر دون محاولة فهمه ، والحياد المطلوب في العلم هو عدم التدخل في النتائج مهما كانت مؤشراتها .

الهوامش

- (١) فؤاد زكريا ، التفكير العلمي ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٧ ، ص ٣٥ ، ٣٠ ، ٢٢ .
- احمد سليمان سعيدان ، مقدمة لتاريخ التفكير العلمي في الإسلام ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٨ ، ص ١٥ .
- (٢) محمد زيان عمر ، البحث العلمي مناهجه وتقنياته ، مطبعة الطرابيشي ، جدة ١٩٧٥ ، ص ٤٢ .
- (٣) فوزي منصور : محاضرات في الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٦٠ - ١٦٤ .
- (٤) المرجع السابق : ص ٢٢٣ .
- (٥) عبد الرحمن بدوى ، مناهج البحث العلمي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٥٤ .
- (٦) محمد زيان عمر ، المرجع السابق ، ص ٧٦ - ٧٩ .
- (٧) فؤاد زكريا ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .
- (٨) فوزي منصور ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ - ٢٢٩ .
- فوزي غرابية وأخرون ، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الجامعة الأردنية ١٩٧٧ ، ص ١٥ - ١٧ .
- (٩) محمد زيان عمر ، المرجع السابق ، ص ٣٨ ، ٣٩ .
- (١٠) ألفريد تارسكي ، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث في العلوم الاستدلالية ، ترجمة عزت إسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٥ - ٦ .
- (١١) المرجع السابق ، ص ٦ .
- (١٢) محمود قاسم ، المنطق الحديث ومناهج البحث ، مكتبة الأنجلو المصرية ط ٣ (بدون) ، ص ٣ - ٧ .
- (١٣) حول خصائص المنطق الحديث راجع : المرجع السابق ، ص ٤٨ .
- أيضاً فؤاد زكريا ، المرجع السابق ، ص ١٩ .
- (١٤) عاصم الدسوقي ، البحث في التاريخ ، قضايا المنهج والإشكالات ، مكتبة القدس ، القدس ١٩٩٦ ، ص ٢٣ .
- (١٥) البانج . ويدجرى : التاريخ وكيف يفسرونه ، مترجم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١ .
- (١٦) فوزي منصور : المرجع السابق ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ .
- (١٧) علا مصطفى : التفسير في العلوم الاجتماعية ، دراسة في فلسفة العلم ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، م ١٤٠٨ / ١٩٨٨ ، ص ٢٢ .
- (١٨) علا مصطفى : المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٣١ .
- (١٩) المرجع السابق - أيضاً محمد على الكردى ، حول قضية المنهج في العلوم الإنسانية ، جريدة الأهرام ٦/١٩٩٥ ، وكذلك د. حمد نوار ، أفكار أخرى حول المنهج العلمي نفس العدد .
- (٢٠) على مختار ، إشكالية العلاقة بين الإيديولوجية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، منشور ضمن إشكالية العلوم

- الاجتماعية في الوطن العربي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٥٢ .
- (٢١) المقريزى (أحمد بن محمد) ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، نشره محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٠ ، ص ٤٤ - ٤٥ .
- (٢٢) ابن خلدون ، المقدمة ، المطبعة البهية (بدون تاريخ) ، ص ٤ .
- (٢٣) المصدر السابق ، ص ٧ .
- (٢٤) المصدر السابق ، ص ٢ .
- (٢٥) المصدر السابق ، ص ٢٩ .
- (٢٦) المصدر السابق ، ص ٢٤ .
- (٢٧) هيوج . إتكن : دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية ، ترجمة محمود زايد ، بيروت ١٩٦٣ . تقديم قسطنطين زريق .
- (٢٨) إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، مقال على مختار السابق الإشارة إليه ، ص ١٥٢ - ١٥٤ .
- (٢٩) هيو إتكن ، المرجع السابق .
- (٣٠) مقدمة ابن خلدون : المصدر السابق ، ص ٢٤ .
- (٣١) إغاثة الأمة في كشف الغمة : مصدر سابق ، ص ٤٣ .
- (٣٢) إشكالية العلوم الاجتماعية : ص ١٤٩ ، مقال على مختار ، السابق الإشارة إليه .
- (٣٣) شوقي ضيف : العصر الجاهلى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٧ - ١٠ . - أيضاً أحمد سليمان سعيدان ، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٨ ، ص ١٤ .
- (٣٤) حسن عثمان ، منهج البحث التاريخي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٣٨ - ٤٥ .
- (٣٥) في هذه الجزئية ، انظر :
- تيموثى ميتشيل : استعمار مصر ، ترجمة بشير السباعي وأحمد حسان ، دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٧٨ - ١٨٦ .
 - أحمد إبراهيم الهواري : نقد المجتمع في حديث عيسى بن هشام للمولى حس ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٢٩ - ٣١ .
- (٣٦) مركز الدراسات السياسية : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ندوة التحليل السياسي لأدب نجيب محفوظ ، ديسمبر ١٩٩١ ، بحث غالى شكرى .
- (٣٧) قاسم عبله ، السير الشعبية والتاريخ الاجتماعي ، محاضرة غير منشورة .
- (٣٨) أحمد راجح : أصول علم النفس ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٣٦ .
- (٣٩) محرز إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٤٣ .
- (٤٠) إتكن : المرجع السابق : ص ٥٥ .
- (٤١) المرجع السابق : ص ٦٤ .

- (٤٢) المرجع السابق : ص ٦٧ - ٦٨ .
- (٤٣) إيفانز بريتشارد : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة أحمد أبو زيد القاهرة ، ص ٨ - ١٧ .
- (٤٤) دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية : هيوج أتكن «ناشرة» ، ترجمة محمود زايد ، مقدمة بقلم قسطنطين رزيق ، دار العلم للملايين بيروت ، ١٩٦٣ ، ص ٢٦ - ٢٧ .
- (٤٥) المرجع السابق : ص ٣٤ - ٣٥ .
- (٤٦) علياء شكري وأخرون : دراسات في علم السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص ٣٧ .
- (٤٧) هيوج أتكن : المرجع السابق ، ص ٥٣ - ٥٥ .
- (٤٨) تيماشيف نيكولا : نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وأخرون ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥ .
- (٤٩) أتكن : المرجع السابق ، ص ٣٤ .
- (٥٠) المرجع السابق : ص ١٤٦ .
- (٥١) دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية : ص ٣٤ .
- (٥٢) عبد الباسط عبد المعطى : البحث الاجتماعي ، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ . ص ١٢٧ - ١٢٨ .
- (٥٣) مقدمة ابن خلدون : المطبعة البهية ، القاهرة ، (د . ت) ، ص ٤ .
- (٥٤) المقدمة : ص ٢٩ .
- (٥٥) المقدمة : ص ٣٢ .
- (٥٦) لسان العرب : مادة سوس .
- (٥٧) أبو العلاء المعري : اللزوميات ، ٢ / ٣١ .
- (٥٨) أحمد سليم العمري : أصول النظم السياسية المقارنة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٩ .
- (٥٩) محمود إسماعيل : المدخل إلى العلوم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .
- (٦٠) المرجع السابق : ص ٣٤ .
- (٦١) بطرس غالى ومحمد خيرى عيسى : العلوم السياسية ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٠ .
- (٦٢) محمود إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٤١ ، ٤٣ .
- (٦٣) مقدمة ابن خلدون ، ص ٢٤ .
- (٦٤) محمود إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ .
- (٦٥) أحمد أبو إسماعيل وسامي خليل : الاقتصاد ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .
- (٦٦) فوزى منصور : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

- (٦٧) أوسكار لانج : الاقتصاد السياسي ، القضايا العامة ، ترجمة راشد البراوي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤ .
- (٦٨) عبد الهادى التجار : مبادئ علم الاقتصاد ، مكتبة الجلاء بالمنصورة ١٩٨٥ ، ص ١٨ ، ١٩ .
- (٦٩) لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١١ - ٢٠ .
- زكى شافعى : مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤٤ ، ٣ .
- (٧٠) فوزى منصور : المرجع السابق ، ص ٢١٤ .
- (٧١) المرجع السابق . ص ٣٦ ، ٣٧ .
- (٧٢) حسن عثمان : المرجع السابق ، ص ٣٧ .
- (٧٣) ليلى الصباغ : المرجع السابق .
- (٧٤) سليمان حزین : حضارة مصر ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٦٧ .
- (٧٥) جمال حمدان : شخصية مصر ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٢ ، ١٣ .
- (٧٦) سليمان حزین : المرجع السابق ، ص ٦٨ ، ٦٧ ، حاشية .
- (٧٧) حسن عثمان : المرجع السابق ، ص ٣٤ .
- (٧٨) ليلى الصباغ : المرجع السابق ، ص ١٣٩ .
- (٧٩) المرجع السابق : ص ١٤٢ .
- (٨٠) سليمان حزین : المرجع السابق ، ص ١٠١ ، ١٠٢ .
- (٨١) جمال حمدان ، المرجع السابق ، ج ٣ ص ٥٥٣ .
- (٨٢) حسن عثمان ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .
- (٨٣) عبد العزيز صالح : التاريخ فى مصر القديمة ، مفهومه وعناصر بواطن القومية فيه ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٣١ .